إشكاليات المعرفة في التحول نحو الاقتصاد الإسلامي – العراق أنموذجا

أ.د. قيصر عبد الكريم الهيتي

جامعة الأنبار- كلية العلوم الإسلامية

المستخلص:

بالرغم من وفرة المهارات الجامعية في العراق إلا أنها لا زالت تعاني من نقوصات تخصصية متنوعة تشكل بمجموعها إشكاليات معرفية معاصرة تقف بوجه التمكين من مواكبة الثورة العلمية التي يشهدها العالم اليوم ، وتعد إشكالية المعرفة في التحول نحو الاقتصاد الإسلامي في العراق من أوائل اشكاليات هذا التحول ، ولعل العلاقة بين العلوم الإسلامية والاقتصادية والمصرفية شهدت ترابطا كبيرا عبر التاريخ بدءا من عصر الرسالة ونشأة بيت المال وصولا الى عصر النهضة المصرفية الإسلامية وإعلان مدينة دبي أول عاصمة للاقتصاد الإسلامي مطلع عام 2016م ، إذن يعد هذا التحول مشروعا حضاريا ومطلبا شرعيا يستوجب أن يقف الجميع معه .

وفي هذا السياق تعاقبت الحكومات التي غيبت الكفاءات العلمية والخبرات الفنية في العراق وتجاهلتها لتقف هذه الإشكالية مع أخواتها من الإشكاليات التي ساهمت في الحد من مقاصد الشريعة نحو توأمة العلوم الشرعية والاقتصادية على الصعيدين الأكاديمي العلمي (ونعني به تنظير المنهج الاقتصادي الإسلامي في الجامعات العراقية) والمؤسسي المصرفي (ونعني به أن المصارف الإسلامية تمثل أحد أهم الجوانب التطبيقية لهذا المنهج) ومن هنا بات من الضروري التنسيق مع صناع القرار في إدارة الجامعات وإدارة المصارف الإسلامية وذلك لاختصار الجهود المبذولة وتقليل التكاليف من أجل الإسهام في تحقيق نهضة متكاملة الأبعاد في إطار بناء منظومة الاقتصاد الإسلامي وتحويلها إلى واقع خدمي يساهم في حماية الاموال وتنويع الاستثمارات والحصول على الارباح المعقولة وفق صيغ التمويل الإسلامي التي أصبح توظيف الإبداع بكل مجالاته في الفعاليات الاقتصادية والمصرفية مطلب شرعي لتحقيقها .

Problematics of knowledge in the shift toward Islamic Economics (Iraq (Case Study

Abstract:

Despite the abundance of academic skills in Iraq, but they still suffer from the shortcomings of specialized variety, make up the contemporary cognitive problems stand in the empowerment to keep abreast of the scientific revolution witnessed by the world.

Considered problematic knowledge in the shift toward Islamic economics in Iraq of the most important problems.

The relationship between Islamic and Economic and Banking witnessed a significant correlation through history from the time of the message (Bate AL Maal) through to the Renaissance era of Islamic banking and the Declaration of the first capital city of Dubai Islamic Economics early 2016.

Successive governments have disappeared scientific talent and technical expertise to be the problem of the problems that contributed to the reduction of

the purposes of Sharia towards the twinning of legitimacy and Economic Sciences at the academic and institutional banking level.

Therefore, it is necessary to coordinate with the decision-makers in the management of universities and management of Islamic banks in order to reduce the effort and costs involved.

This will achieve an integrated renaissance within the framework of Islamic economy system by turning them into reality a service contributes to the protection of finance and diversify investments and get a normal profit in accordance with the Islamic modes of financing ,which has become employ creativity in all fields in the economic and banking activities legitimate demand to achieve them.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم رسل الله سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فقد جاء في القران الكريم قوله تعالى ((يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا))[1] وقال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم (إن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه)[2] وفي هذا السياق فان المعطيات الاقتصادية التي جاء بها الإسلام غزيرة بالمعاني والقيم والأفكار الإنسانية التي تعد منهاجا واضحا يرسم أفضل الاستراتيجيات الحديثة والدراسات المعاصرة في ظل الإنتاج المعرفي المتجدد النابع من القران الكريم والسنة النبوية .

ولعل الاقتصاد الإسلامي الذي يعد امتدادا واضحا لفقه المعاملات وعلوم الاقتصاد بشكل عام يستمد أغلب جزئياته التشريعية والمالية وبالشكل الذي يعطيه أهمية بالغة على صعيد سوق السلع والخدمات وهذا يمكنه من توظيف جميع إمكانياته من أجل التكيف مع التطورات التي يشهدها العالم اليوم بالشكل الذي يحقق أهداف الشريعة المعاشية ، لذلك فالحديث عن أهمية الاقتصاد الإسلامي وسبل التحول إليه كنظام حياتي له أبعاد علمية ومصرفية لعل من أشهرها ظاهرة انتشار المصارف والبنوك الإسلامية في عدد كبير من دول العالم ، وفي هذا الإطار بات التحول نحو النظام الاقتصادي الإسلامي ضرورة ملحة من أجل تلبية رغبات المسلمين سواء كانوا منتجين أم مستهلكين أم مستثمرين فهو مطلب شرعي ومشروع حضاري يتطلب تضافر جميع الجهود الممكنة وتوظيف جميع الطاقات والموارد الطبيعية والبشرية في سبيل الوصول لمقومات التنمية الاقتصادية والمستدامة في إطار ما يتفق مع معطيات القران الكريم والسنة النبوية .

[1] سورة البقرة الآية 168

[2] النيسابوري ، محمد بن عبد الله ابو عبد الله الحاكم ، المستدرك على الصحيحين ، دار الكتب العلمية – بيروت ،1411ه، 1990م ،تحقيق :مصطفى عبد القادر عطا ، ط1، رقم 2295 ، ج2 ، ص53

وفي ظل هذا التوجه يأتي التحول نحو الاقتصاد الإسلامي كمرحلة مهمة تعكس أهمية المتغيرات التي طرأت على المنظومة المصرفية بعد الأزمة المالية لسنة 2007 التي أثبتت نجاح المصارف الإسلامية في حماية محتوياتها المالية من خطر هذه الأزمة حتى بدت الأنظار إليها أكثر جدية.

لذلك أصبح من الطبيعي أن تظهر على مستوى الجامعات والكليات والمؤسسات العلمية بشكل عام أقسام علمية متخصصة في تدريس علوم الاقتصاد والمصارف الإسلامية في العديد من دول العالم الإسلامي ، إلا أن العراق بقي متأخرا في هذا الجانب مقارنة مع جيرانه ولا سيما دول الخليج العربي .

مشكلة البحث :تعتري قضية التحول نحو الاقتصاد الإسلامي في العراق جملة من الإشكاليات المعرفية على صعيد تنظير المنهج وعلى صعيد العمل المصرفي الإسلامي وهي بحاجة ملحة إلى حلول مناسبة من قبل صناع القرار وبالتنسيق مع أهم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك .

هدف البحث : تحديد أهم الإشكاليات المعرفية التي تعوق عملية التحول نحو الاقتصاد الإسلامي في العراق من حيث أدارة هذا التحول والتنظير له وأهم الإشكاليات المعرفية على صعيد المؤسسات المصرفية وتوضيح أهم الاستراتيجيات الواجب اتخاذها من قبل أصحاب القرار لتجاوز هذه الإشكاليات.

فرضية البحث : البحث ينطلق من فرضية مفادها أن هناك إشكاليات معرفية تعمل على أعاقة التحول نحو الاقتصاد الإسلامي في العراق وان تشخيص وتجاوز هذه الإشكاليات يسهل من عملية هذا التحول

أهمية البحث : تتجلى أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على أهم الإشكاليات المعرفية التي تحد من حجم هذا التحول نحو الاقتصاد الإسلامي في العراق ويكون ذلك من خلال استعراض الإجابة عن أهم ثلاث أسئلة يمكن طرحها في هذا الجانب ، الأول : إلى أي مستوى وصل العراق في تحوله نحو الاقتصاد الإسلامي ؟ سواء على مستوى السلع والخدمات أم على مستوى التسويق الإسلامي ، والثاني : كيف السبيل لاختصار الجهود المبذولة وتقليل التكاليف من أجل الوصول إلى المستوى المعقول من هذه التحول ؟ ، والثالث: وما أهم الوسائل المعتمدة لتحقيق هذا التحول ؟

منهجية البحث: تناولنا في هذا البحث ثلاثة مباحث مختصرة لبيان أهم هذه الإشكاليات المعرفية وليس جميع الإشكاليات وذلك وفق الآتي:

المبحث الثاني:إدارة التحول نحو الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصد الشريعة

المبحث الثاني : أهم الإشكاليات المعرفية على صعيد تنظير المنهج الاقتصادي الإسلامي في المؤسسات العلمية والجامعات

المبحث الثالث: أهم الإشكاليات المعرفية على صعيد المؤسسات المصرفية (المصارف الإسلامية)

ولقد أوردنا في نهاية البحث أهم النتائج والتوصيات التي تسهم بشكل مباشر في هذا التحول نحو الاقتصاد الإسلامي واعتماده كمنهج معرفي (أكاديمي علمي ومؤسسي مصرفي) وكذلك قائمة بأهم

المصادر والمراجع والمواقع على الانترنت لمن يريد الحصول على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع ، هذا وسأله تعالى أن يكون هذا الجهد خالصا لوجهه الكريم انه نعم المولى ونعم النصير .

المبحث الأول

إدارة التحول نحو الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصد الشريعة

إن المنهج ألمقاصدي في البحث في الاقتصاد الإسلامي منهج علمي منظم ومرتب ومنسق ومترابط مؤسس على مقاصد الشريعة يبدأ بتحديد المقصد واثبات مشروعيته وبيان أولويته وجدواه ثم الدخول في قضايا الموضوع وهو منهج يتسم بالنظرة الشمولية القائمة على الاستقراء والتركيب والترتيب فالمنهج يقوم على استقراء الجزئيات للوصول إلى الكليات ويعتمد منطق الموازنة والترجيح والترتيب بين المصالح الكبرى والصغرى وبين كبرى المفاسد وصغرياتها ثم بين المصالح والمفاسد [1].

ولا يخفى على الجميع أن العالم الإسلامي اليوم بدأ يشهد تطورات وتحديات عدة لا سيما ونحن نعيش في عصر العولمة التي بات أثرها واضحا في الأسواق العالمية وبالمقابل فان المتغيرات التي بدأت تعصف بالكثير من الدول العربية والإسلامية والتي شهدت جملة من التحولات السياسية وتغيير الحكومات والأنظمة السياسية يتطلب بالمقابل تحولا جذريا في البيئة الاقتصادية التي تطمح لها الشعوب الإسلامية بما يتفق ونمط الديانة السائدة ، فالإسلام شريعة ومنهج له استراتيجياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لا تنفك عن إشباع رغبات الناس في المجتمعات الإسلامية وفق مقاصد الشريعة وأهدافها المعيشية .

ولذلك أصبح من الضروري أن ندرك ونفهم جيدا أهمية التحول نحو الاقتصاد الإسلامي الذي يضع الضروريات في المستوى الأول من أولوياته متمثلة في حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ العرض وحفظ المال وحفظ النسل [2] ثم الحاجيات ثم القضايا والسلع والخدمات التي تكملها من المكملات والتحسينات ، وهذا يتطلب أن تتضافر جميع الجهود والإمكانيات المادية والمعنوية في إطار منظومة المعرفة ليكون الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك وفق ضوابط الشريعة الإسلامية وأخلاقياتها ويكون تسويق المنتج والترويج له في السوق يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي ، وهذا من جهة .

الخ.هة أخرى ، فإن سبل التحول وأدواته كثيرة يقف في مقدمتها التنسيق مع صناع القرار (الحكومة المركزية) في بلد يعيش ظروفا أمنية صعبة مثل العراق لا سيما في هذه المرحلة التي تشهد تحولا خطيرا في مستقبله السياسي والاقتصادي ، ومن هنا يمكنني القول : بان تبني الحكومة لهذا المشروع القائم على التغيير الجذري يتطلب نهضة معرفية اقتصادية تشمل التعريف بهذا التحول وأهميته وإمكانياته وأبعاده على الواقع المعيشي داخل المجتمع العراقي المتعدد الأطياف والمذاهب ، ليتسنى لهذا

[1] الساعاتي ،عبد الرحيم عبد الحميد ، تشخيص الأزمة المنهجية لعلم الاقتصاد الاسلامي ، أوراق الورشة العلمية – مستقبل الاقتصاد الاسلامي – دعوة للحوار ، معهد الاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز – جدة ،المملكة العربية السعودية ، 1433 ه ، 2012 ، ص25

[2] اللخمي الغرناطي المالكي ، ابراهيم بن موسى ،الموافقات في أصول الفقه ،دار المعرفة – بيروت ، تحقيق : عبد الله دراز ، ج2 ، ص9

التحول أن يحصل على الدعم الحكومي والتسهيلات والموافقات الأصولية والإدارية التي يعضد بعضها الآخر نحو هذا التحول لا سيما وجميعنا يعلم أن العراق كان يعيش نظاما اشتراكيا ثم تحول نحو الرأسمالية في الكثير من قطاعاته المصرفية والزراعية والصناعية والتجارية .....الخ .

ولهذا فان واقع الحال في العراق يشير إلى ضعف وجود الاقتصاد الإسلامي وتأثيره داخل نظامه الأكاديمي العلمي (الجامعي) وكذلك نظامه المصرفي وفي حدود ضيقه جدا سنفصلها لاحقا .

ولعل إدارة الحكومة لهذا التحول بجميع ميادينه والتخطيط السليم له والإيفاء بجميع متطلباته يمثل الخطوة الأولى في نجاح إستراتيجيته بشكل عام ويدعم ذلك التوجه الجماهيري الحاصل نحوه بعد أن يتعرف على مصدره (القران الكريم والسنة النبوية) ومدخلاته ومخرجاته التي تحقق أهداف الإسلام الحياتية ، والتي لا شك أن لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة دورا بارزا في نشره والتثقيف له وتوعية الناس بضرورة هذا التحول كونه يمثل جانبا تعبديا أمر به الإسلام ، جاء في القران الكريم قوله تعالى ((وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)) [1] وكونه يمثل مصلحة متحققة لعامة الناس المنتج منهم والمستهلك والبائع منهم والمشتري .

إن تفعيل المعطيات الاقتصادية النابعة من القران الكريم والسنة النبوية وتوظيفها بشكل سليم يخدم الفعاليات الاقتصادية ويمكنها من التكيف مع المستجدات المالية والظواهر المصرفية بما ينسجم وثقافة ومعتقدات الفرد والمجتمع المسلم .

وفي هذا السياق نختار قضية مهمة كمثال بسيط لتوضيح معنى ذلك : فالأمن الغذائي مفهوم شائع يشير إلى أهمية السلع الغذائية بالنسبة لوجود للإنسان سواء كانت هذه السلع طبيعية أم منتجة والمهم من الناحية الشرعية أن تكون طريقة إنتاجها واستهلاكها في دائرة الحلال ، جاء في القران الكريم قوله تعالى ((وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون)) [2] والغاية منها أن تقوم حياة الإنسان على الطيب من الغذاء لا الخبيث وذلك لما في الطيب من منافع تقوم عليها صحة الإنسان وسلامته من الأمراض ، وبناء على ما تقدم فالطيب والحلال من السلع يعد ضابطا أساسيا في إدارة التسويق الإسلامي تجاه تأمين الغذاء وهو بحد ذاته يعد مطلبا مهما في منظومة التحول نحو الاقتصاد الإسلامي لكونه يحقق مقاصد الشريعة التي : تمثل الغاية والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها [3] بمعنى آخر أن : المصالح التي تعود على العباد في دنياهم وأخراهم سواء كان تحصيلها عن طريق جلب المنافع أو عن طريق دفع المضار [4]

---

[1] سورة الذاريات الآية 56

[2] سورة المائدة الآية 88

[3] د. محمد عبد العاطي محمد علي ، المقاصد الشرعية وأثره في الفقه الإسلامي ، دار الحديث – القاهرة ،1328 ه ، 2007م ، ص14

[4] المرزوقي ، ناصح بن ناصح ،بحث (مراعاة مقاصد الشريعة في السياسة الشرعية) ، منشور على الانترنت على موقع الاسلام والاقتصاد : www.isamecom.com

ولا شك أن الغاية من دراسة الاقتصاد الإسلامي واعتماده كمنهج حياتي هو الحفاظ على المدخرات ورؤوس الأموال الموجودة والسعي الجاد من أجل الحصول على الأرباح المعقولة وهي بكل بساطة (تعني الزيادة على رأس المال بعد استثماره في الأنشطة المعقولة وذلك بعد تغطية جميع النفقات والتكاليف المنفقة من أجل الحصول على هذه الزيادة) ولسنا بصدد الحديث عن تحقيق الأرباح وتنمية الأموال والثروات وإنما هي أحد أهم الغايات التي يمكن تحقيقها عند تفعيل منظومة الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية بما يتفق مع الضوابط الشرعية مع الأخذ بجميع التحوطات التي أمر بها الإسلام الذي يعتمد مبدأ الغنم بالغرم في العمل التجاري والاستثمار بشكل عام وهو يعني احتمال الحصول على الأرباح في مقابل احتمال المخاطرة والخسارة أي احتمال الفشل في الحصول على الأرباح المتوقعة وهذا مبدأ عادل في الاستثمار الإسلامي تميز به عن باقي الاستثمارات الشائعة في الأسواق .

وإذا كان الأمر كذلك فإننا نؤكد أن أهمية توفر القناعات لدى صناع القرار من جهة وعامة الناس من جهة أخرى له أثر مباشر في احتواء هذه المقاصد الشرعية ليعكس تأثيره على الواقع وليترجم إلى مؤسسات واقعية تتناول مضمون الاقتصاد الإسلامي بكل أفكاره وطموحاته في بيئة تتسم بقدرتها على مواكبة المستجدات المالية من خلال الاستعانة بكافة وسائل الإصلاح المتاحة سعيا لإشباع الحاجات وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع الإسلامي .

وعليه يمكن القول بأن : توظيف الحكومة المركزية (كونها الادارة المسؤولة عن صناعة القرار) لجميع إمكانياتها وطاقاتها حينما يكون نابعا عن قناعات معرفية وادراك لأهمية القضية التي تتبناها سيختصر الكثير من الجهود التي يمكن أن تبذل في سبيل أجراء هذا التحول نحو الاقتصاد الإسلامي وقد يكون هذا أول مؤشر لنجاحه ، كونه النظام الذي يدير أهم الدراسات الشرعية والاقتصادية عن طريق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجهة المسؤولة عن جميع الجامعات العراقية وتحت رعايتها ورقابتها حتى أنها تتولى عملية الانفاق عليها وتطويرها والموافقة على استحداث الاقسام العلمية المتخصصة وفق رؤى الكلية التي ترغب في فتح القسم العلمي وهو الامر الذي يعنينا من الناحية العلمية من أجل فتح أقسام متخصصة تدرس علوم الاقتصاد والتسويق والمصارف الإسلامية وفق مبادئ الإسلام ومقاصده .

فعلى سبيل المثال : جاء في الران الكريم قوله تعالى ((وتحبون المال حبا جما))[1] أقر الإسلام بمبدأ حق التملك وهي غريزة أوجدها الله عز وجل عند الانسان حتى يعمل ويكسب لتحقيق منفعته ومصلحته التي تتفق مع مصلحة المجتمع وعدم الاضرار به من حيث العموم وهذا من جانب .

ومن جانب أخر تعمل الحكومة المركزية على الصعيد المصرفي لتفعيل صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي وفتح فروع في أغلب المحافظات والمدن وذلك عن طريق البنك المركزي العراقي لتوسيع

[1] سورة الفجر الاية20

نشاطات المصارف الإسلامية واستثمار المشاريع الصغيرة والكبيرة المتاحة بعد استعراض دراسة الجدوى ومدى أهمية هذه المشاريع للمجتمعات الإسلامية .

المبحث الثاني

أهم الإشكاليات المعرفية على صعيد تنظير المنهج الاقتصادي الإسلامي في المؤسسات العلمية والجامعات

من المعلوم للجميع أن الكثير من دول العالم الإسلامي أولت اهتماما واضحا بالاقتصاد الإسلامي في الآونة الأخيرة ولا سيما دول الخليج العربي ونخص بالذكر مدينة دبي التي أعلن أنها ستكون عاصمة للاقتصاد الإسلامي مطلع عام 2016 وفي هذا السياق وبعد أن استفاقت الكثير من دول العالم من الأزمة المالية الأخيرة وبدأت تبحث عن الحلول والبدائل من أجل التحوط من مخاطر ما حصل للاقتصاد الدولي الذي ما عاد يتحمل عواصف وأزمات مالية أخرى .

ولعل التساؤلات كثرت حول سبب عدم تأثر المصارف الإسلامية بهذه الأزمة وتزايدت الاستفسارات حول الاقتصاد الإسلامي كمنهج للحياة وتوجهت أنظار الجامعات والمؤسسات العلمية لبحثه وإمعان النظر في جزئياته وأساسياته وأهدافه فتوسعت الكتابات والمؤلفات في هذا الجانب وظهرت أقسام علمية متخصصة في الاقتصاد والمصارف الإسلامية في العديد من الجامعات والكليات تارة ضمن أقسام كليات الشريعة وأخرى ضمن أقسام كليات التجارة والادارة والاقتصاد .

ويشير واقع الحال في العراق الى عدم وجود هذا القسم العلمي في الجامعات والكليات العراقية بالرغم من العدد الكبير للجامعات والكليات العراقية الحكومية والاهلية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي بلغ تعدادها أكثر من 90 جامعة حكومية وكلية اهلية[1] بما فيها اقليم كردستان وهذا عدا الهيئات والمعاهد ، وبالمقابل نجد أن مادة الاقتصاد الإسلامي تدرس في بعض كليات الشريعة (الدراسات الاولية والعليا – قسم الفقه وأصوله) وكليات الادارة والاقتصاد (الدراسات الاولية _ قسم الاقتصاد) كما في جامعة الانبار كمفردات لمادة علمية تدرس بوزن ساعتين أسبوعيا ولمدة سنة واحدة أو كورس واحد فقط ، ومادة المصارف الإسلامية كمفردات لمادة علمية تدرس بوزن ساعتين أسبوعيا ولمدة سنة واحدة كما في كلية المعارف الجامعة – قسم العلوم المالية والمصرفية ، وأما ما يتعلق برسائل الماجستير والدكتوراه المتخصصة بالاقتصاد والمصارف الإسلامية التي ظهرت في الكليات ذات العلاقة والتي أشرنا اليها ، فهذا يعتمد على مدى رغبة طلبة الماجستير والدكتوراه في هذا الاختيار ليكون تخصصهم الدقيق في الكلية التي تخرج منها .

[1] ينظر موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية : www.mohesr.gov.iq

وفي ظل هذه المعلومة يمكن القول بأن : نصيب الجامعات والكليات العراقية من الاقتصاد الإسلامي قليل ومحدود جدا لا يمثل الطموح المعرفي الذي ندركه ونسعى اليه ، إذن فنحن أمام إشكالية أساسية تمثل تحديا كبيرا لمشروع التحول نحو الاقتصاد الإسلامي على الصعيد العلمي والاكاديمي وهي حالة من النقص في وفرة التخصصات العلمية حتى بدا تخصص الاقتصاد الإسلامي نادرا بين حملة الالقاب العلمية (أستاذ مساعد وأستاذ) [1] .

وحقيقة الأمر أن جملة من الاعتبارات تحيط بهذا الموضوع نظرا لأهميته ، وبالنظر لتشعب الإشكاليات المحيطة بمشروع التحول نحو الاقتصاد الإسلامي في العراق أصبح من الضروري أن نسلط الضوء على أهم هذه الإشكاليات المرتبطة بالجانب المعرفي الاكاديمي لغرض اعتماد منهج الاقتصاد الإسلامي في الجامعات والكليات ذات العلاقة والتي نلخصها بالنقاط الاتية :

1- إشكالية عدم وجود أقسام علمية متخصصة تدرس علوم الاقتصاد والتسويق والإدارة الإسلامية والمصارف والبنوك الإسلامية ، وعادة ما يتم الاعتماد على مخرجات قسم الفقه وقسم الاقتصاد عند الحاجة لهذا التخصص .

2- إشكالية عدم التوظيف (عدم توفر فرص للعمل) في مؤسسات القطاع الحكومي والقطاع الخاص لمخرجات القسم العلمي الذي يعتمد الاقتصاد والمصارف الإسلامية كمنهج له ، ونشير هنا الى أهمية الحافز المادي ومدى توفر فرصة العمل عندما يختار الطالب الكلية والقسم العلمي الذي يرغب الدراسة فيه ، ولعل ظاهرة التوظيف المركزي لمخرجات المجموعة الطبية (كلية الطب وكلية طب الاسنان وكلية الصيدلة) في العراق تمثل تجربة رائدة في الاقبال نحو هذه الكليات ، لان السؤال المطروح هنا : أين تستثمر مخرجات قسم الاقتصاد الإسلامي ؟ وأين يمكن أن تجد لها فرص العمل المناسبة ؟ ولعل التحول نحو الاقتصاد والمصارف الإسلامية يمثل إجابة وافية ومعالجة مناسبة لهذين السؤالين إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما سيتم توفره من فرص للعمل حينها .

3- قلة الدعم المادي للبحث العلمي في العراق وهذا الأمر ترك أثرا مباشرا في عدم تشجيع حركة التأليف والبحث العلمي وقد كان للاقتصاد الإسلامي نصيبه من هذه الإشكالية التي ساهمت في سعة حجم التحديات المعرفية التي تقف بوجه هذا التحول الذي يعد من أهم المشاريع الحضارية التي يتبناها الإسلام .

4- عدم الإلمام بفلسفة الاقتصاد الإسلامي وفكره ومنهجه وأولوياته وأساليبه ومقاصده لدى الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس والمفكرين والباحثين أخذ يمثل بحد ذاته أبرز إشكاليات المعرفة في هذا الجانب

[1] قد يستغرب الكثير منا اذا علم أنه في أحد الجامعات العراقية والبالغ عدد أعضاء هيئة التدريسيين فيها أكثر من 1700عضو موزعين على أكثر من 20 كلية بينهم 5 فقط من ذوي الاختصاص (اقتصاد اسلامي)

، ولذلك فالحاجة ماسة الى تعميم ثقافة الاقتصاد الإسلامي والاستعانة بالإعلام المرئي والمسموع لنشر هذه الثقافة في المؤسسات العلمية والمجتمع .

5- عدم وجود استقلالية كاملة للمؤسسات العلمية ، فالجامعات والكليات الحكومية والاهلية جميعها في العراق تتبع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي كونها الجهة المنفقة والمشرفة والمراقب لها ولا يمكن استحداث أي قسم علمي متخصص في أي جامعة أو كلية إلا بعد استحصال الموافقات الأصولية منها .

6- إشكالية الخلاف المذهبي في الفقه الإسلامي ، فالجميع يعلم مكونات المجتمع العراقي ومذاهبه وهذا بلا شك سيترك أثرا مباشرا في نمط وطبيعة التعامل مع الاقتصاد الإسلامي كمنهج وتطبيق والسؤال الذي نطرحه هنا : ما هو الرأي المختار بين المذاهب الإسلامية الذي يمكن اعتماده في مؤلفات الاقتصاد الإسلامي ؟ والذي سيترجم الى جوانب عملية في تعاملات المصارف الإسلامية وصيغ التمويل والاستثمار التي تتبناها في تعاملها مع العملاء والمستثمرين وكذلك المشاريع التي تعطى أولوية أكثر من غيرها عند دخولها حيز التنفيذ .

7- إشكالية عدم المرونة في استقبال الجديد من الأفكار ، وذلك لوجود الفكر التقليدي (الكلاسيكي) الذي يسود الكثيرين من أصحاب العلاقة في استحداث هذا المشروع الحضاري سواء على مستوى السلع والخدمات والأسواق أم على مستوى تنظير المنهج أم على مستوى المؤسسات العلمية .

8- على مستوى ورشات العمل والندوات والمؤتمرات العلمية التي تعد محطة تعريفية بالقضية التي تتناولها ، فيمكن القول أن حصة الاقتصاد الإسلامي منها قليلة جدا ، ولعل مؤتمر الاقتصاد الإسلامي الاول الذي عقدته جامعة الموصل سنة 2001م ومؤتمر المصارف الإسلامية الذي عقدته الجامعة العراقية –بغداد سنة 2012م ، من أهم المؤتمرات التي عقدت في العراق في العقدين الاخيرين .

وبناء على ما تقدم يمكنني القول بأن : التحول نحو الاقتصاد الإسلامي يمثل مشروعا حضاريا وهو المدخل لعصر النهضة المصرفية الإسلامية إلا أن هذا المشروع يحتاج الى أبعاد معرفية تدرك قيمته وأهميته المعاشية والتعبدية ، وهذا يحتاج الى جهود مضنية ومتواصلة في سبيل التصدي لهذه الإشكاليات وغيرها ، فاذا كان المفكرين والباحثين يختلفون في تعريف الاقتصاد الإسلامي فلا شك أنهم يتفقون على أنه امتداد طبيعي لفقه المعاملات وما يتفق معه من أساسيات الاقتصاد ونظرياته التي تصل بالأنشطة الاقتصادية الى مقاصد الشريعة وغاياتها .

ولذلك فان هذا التحول له أهمية علمية واستراتيجية لا يمكن أنكارها في ظل التطور الذي تشهده العلوم الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية كافة وهذا في معظمه يعتمد بشكل كبير على ما نقدمه من استعداد للتغيير الهادف والتمكين من توظيف جميع الطاقات والموارد الطبيعية والبشرية في إطار البحث العلمي

والتخطيط السليم الذي يعده أصحاب الكفاءات العلمية والخبرة والمهارات الفنية من أجل إدارة هذا التغيير وفق معطيات النصوص الشرعية ومتطلبات النهوض بالإمكانيات المتاحة .

المبحث الثالث

أهم الإشكاليات المعرفية على صعيد المؤسسات المصرفية (المصارف الإسلامية)

توضح البيانات المعلنة للبنك المركزي العراقي ثبات عدد المصارف العاملة في العراق بنهاية عام 2013م والبالغة (54) مصرف تمثلت ب(7) مصارف حكومية ، تتوزع بين مصارف تجارية ومصارف متخصصة و (47) مصرف تجاري (خاص) تنقسم الى (23) مصرف تجاري محلي ، (12) مصرف اسلامي و (12) مصرف تجاري اجنبي [1].

وذلك بعد أن كان عدد المصارف العاملة في العراق (26) مصرفا منها (7) مصارف حكومية و(19) مصرفا أهليا ومنها مصرف اسلامي واحد ، وذلك عام 2008م [2].

وبالرغم من هذا التوسع الذي شهدته المصارف الإسلامية في العراق لابد أن نشير الى أن جميعها تتركز شماله (إقليم كردستان) ووسطه وجنوبه مع خلو المناطق الغربية منها ، وجميعها تخضع لإشراف وتوجيهات [3] ورقابة البنك المركزي العراقي والشكل الاتي يوضح ذلك [4] :

[1] التقرير المالي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2013م ، ص32

[2] التقرير المالي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2008م ، ص23

[3] هناك سلسلة من الاجراءات الملزمة للمصارف من قبل البنك المركزي العراقي ، أنظر بعضها في التقرير الصادر عنه للعام 2013م ،ص31

[4] التقرير المالي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2013 م ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، البنك المركزي العراقي ، جمهورية العراق ، ص3

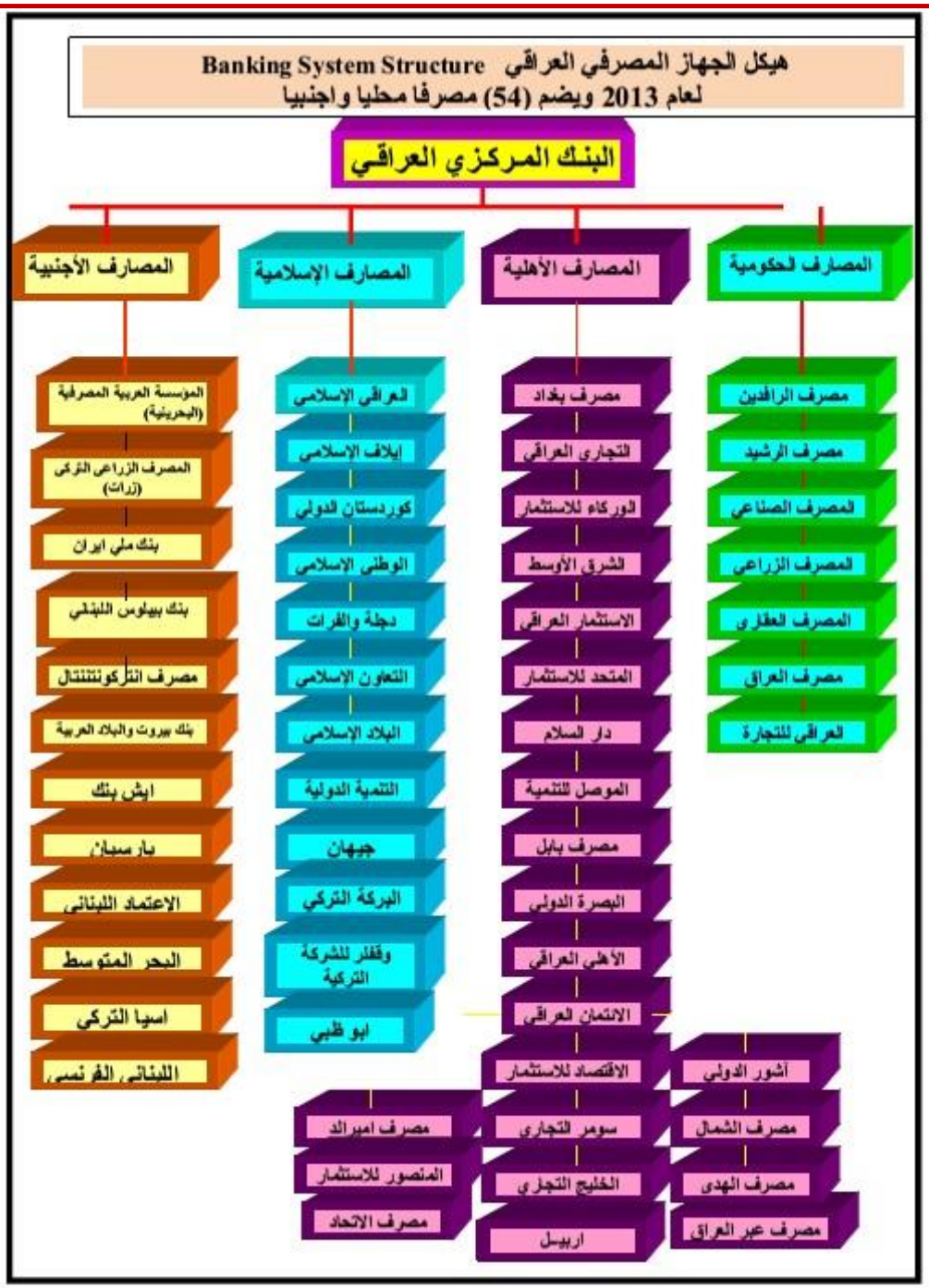

الشكل يبين مكانة المصارف الإسلامية بين المصارف الأخرى العاملة في العراق وجميعها يتبع للبنك المركزي العراق

يتبين من الشكل السابق أن المصارف الإسلامية في العراق تمثل النوع الثالث من المصارف التابعة للبنك المركزي العراقي تسبقها المصارف الحكومية والمصارف الأهلية وتليها المصارف الأجنبية وهي بذلك تحتل مكانة مهمة بين باقي المصارف ، إلا أنها تتمتع بصلاحيات محدودة وليست لديها الاستقلالية

الكاملة في تعاملاتها وفي كثير من الأحيان تحتاج الى استحصال الموافقات الأصولية من البنك المركزي العراقي في كثير من تعاملاتها المالية والاستثمارية .

وإذا أردنا أن نستعرض بلغة الأرقام واقع وحجم الامكانيات المالية التي تتمتع بها هذه المصارف نجد أن البيانات أظهرت خلال عام 2013م زيادة غالبية رؤوس أموال المصارف ، إذ بلغ مجموع رؤوس أموال المصارف (7,6) ترليون دينار ، منها (1,4) ترليون دينار للمصارف الحكومية ، أي بنسبة (19,1%) و (6,2) ترليون دينار للمصارف الأهلية وبنسبة (80,9%) من اجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق وبنسبة نمو (28,8%) عن عام 2012م والبالغ (5,9) ترليون دينار ، وعلى الرغم من أن نسبة رؤوس أموال المصارف الأهلية تعد نسبة كبيرة والتي توزعت بين(55,2%) للمصارف التجارية و(2,0%) للمصارف الأجنبية أما حصة المصارف الإسلامية فبلغت (23,7%) إلا أن حجم نشاطها لا يزال محدود جدا ، وعند مقارنة رؤوس أموال الجهاز المصرفي الى الناتج المحلي الإجمالي نرى أنها تشكل نسبة بسيطة بلغت (2,8%) عام 2013م فيما بلغت عام 2012م نسبة (2,4%) بحسب الأرقام المعلنة [1] عن البنك المركزي العراقي .

وإذا كان لدينا مشروعا حضاريا يتطلب التحول نحو الاقتصاد والمصارف الإسلامية فان هذا الأمر يقتضي أن نتوسع في عمل وأنشطة المصارف الإسلامية من حيث أرصدتها واحتياطاتها وصيغ التمويل والاستثمار التي تتبناها وطرق التعامل مع عملائها والوسائل التي تعتمدها في تحقيق الأرباح وحماية أموالها من المخاطر ، وهذا كله يتطلب التنسيق مع صناع القرار (الحكومة المركزية) متمثلة بالبنك المركزي العراقي بهدف الحصول على الدعم المادي والمعنوي والتسهيلات الإدارية والمالية من أجل النهوض بمستوى هذا التحول وهذا يعد بمثابة الخطوة الأولى بالاتجاه الصحيح وبعدها يكون التنسيق مع إدارة المصارف الإسلامية وهي الخطوة الثانية ، وذلك لأن هذا التنسيق يختصر الجهود التي يمكن تقديمها ويقلل من التكاليف المقدمة لتنفيذ هذا المشروع بنسب نجاح عالية ، حتى نتمكن من فتح فروع مصرفية في أكثر المدن ونتمكن من كسب ثقة الناس الذين لا زالت تعاملاتهم وثقتهم قائمة على اعتبارات كثيرة مصدرها البنك المركزي العراقي كونه الجهة الوحيدة المصدرة للعملة العراقية الدينار ، ومع هذه الرؤى الواضحة لهذا المشروع تقف مجموعة من الإشكاليات المتوقعة في الجانب المعرفي مصدرها ضعف الثقافة المصرفية الإسلامية لدى الكثيرين في المجتمع العراقي على مستوى الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العراقية وعلى مستوى العامة من الناس ، والتي يمكن أن نختار منها :

1_ قد يستغرب الكثير من عامة الناس في العراق عندما يعلم بوجود سبع مصارف تتبع للبنك المركزي العراقي ، وأذكر أني فوجئت حينما طرحت سؤالي على طلاب قسم الفقه وقسم الاقتصاد : هل توجد

[1] التقرير المالي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2013م ، ص23

مصارف اسلامية في العراق ؟ وإذا وجدت فكم عددها ؟ فكانت الكثير من الإجابات : لا وجود لها في العراق وبعض الإجابات العشوائية ذكرت مصرف اسلامي واحد أو أثنين ، وحقيقة الأمر أن الطلبة قد يعذرون لعدم رؤيتهم أو سماعهم لوجود مثل هكذا مصارف في أجهزة الاعلام أو لعدم وجود أي أثر لها في حياتهم المعاشية والمالية وهذا في الكثير من المحافظات والمدن العراقية ولا سيما المدن الوسطى والغربية ، ومن هنا أصبح موضوع فتح مصارف اسلامية جديدة وفتح فروع جديدة لها والتوسع في تعاملاتها وتوظيف صيغ استثماراتها (المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة المنتهية بالتمليك وبيع السلم والبيع بالتقسيط والمزارعة والمساقاة وغيرها) مع ما يناسب البيئة والمجتمع العراقي .

2_ تعد قضية الخلاف الفقهي والمذهبي إشكالية معرفية ، فمع تعدد أراء المجتهدين وتنوع الاستثمارات واختيار بعض إدارات المصارف الإسلامية لأنواع معينة من التعاملات ، أعطى انطباعا لدى الكثير من الأفراد أن هذه المصارف ربما تتعامل بالصيغ المحرمة والربوية ، وقد عزز ضعف الدور الرقابي لهيئة الرقابة الشرعية .

3_ ضعف الأثر الاجتماعي إن لم يكن معدوما لهذه المصارف في وسط المجتمع العراقي ، وكذلك عدم وجود أي أثر للتسويق الإسلامي في على صعيد السلع والخدمات .

4_ إشكالية عدم وجود برنامج تدريبي أكاديمي للطلبة الجامعيين من الأقسام العلمية ذات العلاقة ، وكذلك ضعف الخدمات الإعلامية المقدمة للمصارف الإسلامية بالرغم من زيادة عدد القنوات الفضائية في العراق في السنوات الأخيرة .

5_ عدم تبني المؤتمرات والندوات وورش العمل والمحاضرات التي تساهم في نشر الثقافة المصرفية في الإسلام لدى الجمهور ، وذلك لان هذا الجهد يدعم مشروعنا الحضاري في التحول نحو الاقتصاد الإسلامي ويعزز مقومات النهوض بمستوى الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية

التقنية المصرفية مطلب شرعي لنجاح التحول نحو المشروع الحضاري

يتفق الجميع بأن الجانب المعرفي يتسم بكونه أحد أهم الجوانب التي تساهم بشكل مباشر في تقوية وتعزيز مركز المؤسسة الاقتصادية والمصرفية بشكل عام والإدارة بشكل خاص، ففي ظل التطور المتلاحق أصبح التنافس بين المؤسسات والمصارف يقاس بالتقنية (التكنولوجيا) التي حلت محل التعاملات التقليدية (الورقية) التي لازالت أغلب المؤسسات العربية تعمل بها [1] ، فلكي تنجح المؤسسات المصرفية الإسلامية في التحول إلى المعرفة التقنية لابد لها أن تراعي أموراً عدة أهمها :

1- رفع نسبة التخصيص المادي في مجال الإبداع في البحث العلمي : فالكثير من المؤسسات المالية الإسلامية على الرغم من امتلاكها القدرات إلا أنها لا زالت تفتقر إلى جانب البحث والتطوير وهذا ما

[1] مصطفى ، شعيب إبراهيم: أثر المعرفة التقانية والسلوك الإبداعي في مستوى أداء بعض المنظمات الصناعية (دراسة ميدانية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل، 1418هـ - 1998م، ص14.

جعلها تحاكي المصارف التقليدية، وهذا جاء نتيجة لانعدام المخصصات المادية لهذا الجانب على الرغم من الأرباح المتحققة لها [1] .

وتشير التقارير الصادرة عن منظمة اليونسكو للعلوم والثقافة في العام 2008م إلى أن الدول العربية تنفق 14.7 دولاراً على الفرد في مجال البحث العلمي ، بينما تنفق الولايات المتحدة 1205.9 دولاراً لكل مواطن، والدول الأوربية حوالي 531 دولاراً ويؤكد التقرير الصادر عن منظمة اليونسكو في العام 2010م أن مستوى الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي ضعيف للغاية حتى في دولة كبرى مثل مصر، إذا لا يتجاوز ما ينفق فيها على البحث العلمي 0.23 % من الموازنة العامة. كما بلغ حجم الإنفاق على البحث العلمي في الأردن 0.34 % وفي المغرب 0.64 % وفي سوريا 0.12 % وفي لبنان 0.3% وفي تونس 1.02 % وفي السعودية 0.05% وفي الإمارات 0.06% وفي الكويت 0.09% من إجمالي الناتج القومي [2]، وفي دراسة أجريت على حجم أو قلّة التخصيصات المادية في مجال البحث والتطوير وجد أن حجم التخصيص في الولايات المتحدة عام 2011م تجاوز 2.7% ، واليابان 3.3% ، ماليزيا 0.63% ، السعودية 0.05%0 [3] ، وهذا يعكس مدى تراجع المعرفة التقنية لدى المصارف والمؤسسات المالية في باقي دول العالم الإسلامي .

فالبحث والتطوير يساهم بشكل فعال باختصار الوقت والجهد وتقليل الكلفة المادية وخفض الأسعار، ويساهم كذلك في تسريع انجاز العمل فضلاً عن تنمية وتشجيع الابتكار وتحرير الإنسان من العمل الروتيني ، وهذا يدفعه باتجاه العمل الهادف بما يساهم في فتح مجالات للتنافس في مجالات الإبداع الإلكتروني .

2_ الانفتاح في مجال الإدارة الإلكترونية : إن التحديث الإداري الإلكتروني يتطلب من المؤسسة دعم البنية التحتية للخدمات المصرفية من خلال الاعتماد على عدة أمور منها: استحداث أجهزة حاسوب ذات قدرات فنية عالية، توفير شبكة اتصالات واسعة ، فضلا عن توفير حزمة برامج ذات تقنية عالية للتطبيقات المصرفية المختلفة قادرة على تغطية الاحتياجات المتزايدة (أي إنها تستوعب الاحتياجات المحلية والعالمية) [4] ، فالمؤسسات والمصارف على الرغم من أنها بدأت تستحدث التورق الإلكتروني إلا أنها لا زالت تفتقر إلى عنصر الاستيعاب، فعلى سبيل المثال البنوك الأمريكية لازالت تحتل المركز الأول في مجال توفير التعامل الإلكتروني مع العميل وهذا ساهم في زيادة عدد المودعين لديها بالرغم من أنها

[1] . الكفراوي ، عوف محمد: البنوك الإسلامية (النقود والبنوك في النظام الإسلامي) ، ط3، مركز الإسكندرية - مصر، 1418هـ - 1998م ، ص 12 - 13.

[2] . الحارثي، د. فهد العرابي، بحث (أزمة البحث العلمي والتنمية)، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، الرياض، المملكة العربية السعودية، وعلى الموقع www.asbar.com .

[3] نقلاً عن موقع ويكيبيديا ar.wikipedia.org

[4] شلبي، د. ماجدة أحمد: مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل التحديات الدولية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، المؤسسات المالية الإسلامية معالم الواقع وآفاق المستقبل، كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، مايو 2005 ، ص1887.

لا توفر السيولات والتعاملات التي توفرها المصارف الإسلامية ومن أشهر هذه المصارف ، USAccess Bank, First Internet Bank , First National Bank of the Internet,PNC Bank , KeyCorp , Bank of New York ، ومن أبرز ما تقدمه هذه البنوك: أنها تُتيح للعملاء فرصة التعرف على حساباتهم في المصرف ومراجعتها أول بأول والتعامل عن بعد، وهذا يساهم بشكل كبير في توفير الوقت والجهد والكلفة، وكذلك يتيح للعملاء فرصة لتسديد الالتزامات التي عليهم بطريقة الكترونية، ويعطي العملاء القدرة على إدارة محافظهم المالية وتغيير تركيبها في زمن قياسي، فضلا عن أنه يتيح الفرصة للعملاء للقيام بعمليات تحويل الأموال للداخل والخارج ودفع أثمان السلع وتحريك رأس المال وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية المختلفة [1] .

3_ إطلاق صيغ مستحدثة للفتاوى الشرعية : ففي ظل التطور المتسارع أصبح من الضروري إعادة النظر في الصيغ التمويلية المنبثقة من الفتاوى والأحكام الإسلامية بما يتناسب مع متطلبات العصر ومستجداته ومقاصد الشريعة وثوابتها ، فالكثير من المؤسسات المالية تواجه تحدي واضح وهو ضعف التنسيق فيما بين الهيئات الشرعية واختلاف الفتاوى الفقهية بين الدول الإسلامية وحتى داخل البلد الواحد ، فمثلاً نجد أن بعض المصارف تجيز أعمال التوريق والبعض الآخر لا يجيز التعامل به لذا على المؤسسات المالية أن تعمل على إيجاد قاعدة عملية مشتركة للاجتهاد الجماعي وتوحيد الفتاوى [2] ، فعلى الرغم من كون المصارف التقليدية تفتقر إلى الضوابط الشرعية إلا أن لها ضوابط وقوانين موحدة تحمي حقوقها وتعاملاتها والخدمات التي تقدمها للعملاء والمستثمرين . وهذا من جانب .

ومن جانب أخر ، لا تزال المؤسسة الرقابية في أغلب دول العالم الإسلامي بدائية وغير مفعلة ، ففي ظل التقدم التكنولوجي وتحول العمل المصرفي والمؤسسي إلى العالم الافتراضي نجد تراجعاً ملحوظاً لمؤسسة الرقابة الإسلامية ، وهذا جاء نتيجة لعدة أسباب أهمها [3] :

– قلة التخصيصات المادية التي تضمن تأسيس هيئة رقابية تمارس عملها على واقع الشبكة المعلوماتية.

– عدم وجود هيئة رقابية مشتركة بين دول العالم الإسلامي، وإن وجدت تكون غير فعالة.

– اختلاط التعاملات المالية وطغيان قوانين المؤسسات التقليدية مما جعل من موقع الهيئات الرقابية الإسلامية غير مجدية.

ولهذا نجد أن أغلب المؤسسات والمصارف الإسلامية لازالت تفتقر إلى الكثير من عناصر الإبداع والمهارات ولاسيما فيما يخص الجانب الإداري والتنفيذي والتسويقي ، وذلك كون الرقابة تعد الأساس الذي

[1] نقلاً عن موقع المحاسب والمحاسبة ، http://firashiary.arabblogs.com .
[2] موسى، حنان علي. وآخرون: منتجات الهندسة المالية (الواقع والتحديات ومناهج التطوير)، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرادية - الجزائر، 1431هـ - 2011م، ص22 - 23.
[3] . الصباح، عبد الرحمن: مبادئ الرقابة الإدارية، دار زهران للنشر - الأردن، ط1 ، 1417هـ - 1997م ، ص 32 – 34.

يعمل على تنقية التعاملات المادية من كافة الشبهات، ويمكن إبراز أهمية تنفيذ مشروع الرقابة الشرعي إلكترونيا بالآتي :

1. في الجانب الإداري : تساعد الإدارة العليا على اكتشاف مواطن الهدر والاستنزاف وضرورة تحسين الكفاءة التشغيلية، وكذلك تساهم في تغيير الخطط الإنتاجية للمؤسسة، وكذلك تعمل على توفير معايير ومقاييس تمكن المؤسسة من قياس التقدم الذي تحرزه باتجاه تحقيق الأهداف [1].
2. المحافظة على الهوية الإسلامية : تعد المحافظة على الهوية الإسلامية من الأولويات التي أمر بها الإسلام ففي الوقت الذي تتزاحم فيه التعاملات أصبح واجباً على المؤسسات والمصارف الإسلامية الخوض في مجال تطوير عمل مؤسسة الرقابة ودمجها بالتكنولوجيا (وسائل التواصل الاجتماعي) بمختلف أنواعها، وهذا بدوره سيعمل إلى حد كبير في تحصيل العوائد للمؤسسة الاقتصادية والمصرفية والمتعاملين معها [2]، وكذلك فأنها تساعد على تشخيص الانحرافات بشكل أسرع وأنجح في ظل إمكانيات المعالجة الإلكترونية.
3. تقليل نسبة الجرائم الإلكترونية : تلعب الرقابة الشرعية دوراً مهماً في الحد من ظاهرة اختراق الأنظمة وغيرها من الجرائم ، فعلى الرغم من تعدد الأساليب وتنوعها في الحد من هذه الظواهر إلا أننا بأمس الحاجة ولو بشيء بسيط إلى الحد منها، بل الملاحظ أنها تتزايد بشكل أصبح من الصعب السيطرة عليها [3] ، وهذا مؤشر نحو زيادة المخاطرة.
4. مراقبة العاملين : تساعد الرقابة الإلكترونية الإدارة في مراقبة العاملين ومعرفة مدى التزامهم وإنجازهم للعمل وكذلك تساهم بشكل كبير في تحفيز العاملين على إنجاز العمل بكفاءة عالية [4]، وكذلك تساهم بنشر الثقافة الإسلامية بشكل أسرع عن طريق إرسال رسائل تذكيرية لهم عبر المواقع الإلكترونية وأجهزة الاتصال الأخرى.
5. مراقبة الجهات التنفيذية : إذ تساهم الرقابة الإلكترونية بشكل كبير في تحديد الجوانب المؤثرة في أداء الجهات التنفيذية في المؤسسة والتي تكون عامل مهم في تحديد مستوى نجاح أو فشل المؤسسة [5].

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن : الرقابة الشرعية الإلكترونية ساهمت بشكل كبير في حل الكثير المشاكل التي أفرزتها التطورات التكنولوجية الحديثة ، وساهمت كذلك في توضيح سياسة المؤسسة

---

[1] . Nancy,B,Leonids.C.John,P., The Relation ship between internal and external Service quality. Department of Business Administration, University of Piraeus, Greece (2008) ,p285.

[2] العليات ، أحمد عبد العفو مصطفى: الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 1427 هـ - 2006م، ص 49.

[3] . الحميدي، نجم. وآخرون: نظم المعلومات الإدارية (مدخل معاصر)، دار وائل - عمان، ط1، 1424هـ - 2004م، ص266.

[4] Johnston.A,cheng.M. "Electronic surveillance in the work place" ,International conference on Personal Data Protection Hosted by personal In formation Dispute Mediation Committee ,28 November 2002,K0rea Information Security Agency .Seoul ,Korea,p5-6

[5] . نظم المعلومات الإدارية (مدخل معاصر)، ص267.

وميزتها عن غيرها من المؤسسات ، ولا يمكن إنكار دور بعض الدول الإسلامية التي بدأت تخطو خطى واضحة في مجال تطوير مؤسسة الرقابة الكترونياً ومنها ماليزيا والإمارات العربية المتحدة ، ولا سيما بعد أن أعلن حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عن اختيار دبي عاصمة العالم للاقتصاد الإسلامي بحلول عام 2016م وهذا يشير بلا شك إلى حجم الخدمات والإمكانيات الإلكترونية التي تتمتع بها المصارف والبنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية التي أصبحت نموذجا متميزاً لاستخدام الابتكارات والخدمات المصرفية الإسلامية لدول العالم الإسلامي ومنها المصارف الإسلامية في العراق .

الخاتمة

وتتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات

أما الاستنتاجات:

فبعد استعراض أهم ما ورد في صفحات البحث يُمكننا الوقوف على أهم النتائج الواردة فيه بالآتي:

1 _ يمثل التحول نحو الاقتصاد الإسلامي مطلبا شرعيا ومشروعا حضاريا يتطلب تظافر جميع الجهود الممكنة وتوظيف جميع الطاقات والموارد الطبيعية والبشرية في سبيل الوصول لمقومات التنمية الاقتصادية والمستدامة في إطار ما يتفق مع معطيات القران الكريم والسنة النبوية ومقاصد الشريعة الإسلامية وأولوياتها .

2_ تقف بوجه التحول نحو الاقتصاد الإسلامي مجموعة من الإشكاليات المعرفية تقف في مقدمتها إشكالية ضعف الإدراك بأهمية الاقتصاد الإسلامي وعدم توفر أقسام علمية متخصصة في الاقتصاد الإسلامي في الجامعات والكليات العراقية ، بالمقابل عدم توفر منهج للتدريب وفرص للتوظيف للطلبة المتخرجين من الأقسام العلمية .

3_ نصيب الجامعات والكليات العراقية من الاقتصاد الإسلامي قليل ومحدود جدا لا يمثل الطموح المعرفي الذي ندركه ونسعى اليه ، إذن فنحن أمام إشكالية أساسية تمثل تحديا كبيرا لمشروع التحول نحو الاقتصاد الإسلامي على الصعيد العلمي والأكاديمي والمؤسسي والمصرفي.

4_ إن تبني صناع القرار لهذا المشروع القائم على التغيير الجذري يتطلب نهضة معرفية اقتصادية تشمل التعريف بهذا التحول وأهميته وامكانياته وأبعاده على الواقع المعيشي داخل المجتمع العراقي المتعدد الاطياف والمذاهب ، ولابد لهذا التحول أن يحصل على الدعم الحكومي والتسهيلات والموافقات الأصولية والإدارية والقانونية .

5_ إن توظيف الحكومة المركزية (كونها الادارة المسؤولة عن صناعة القرار) لجميع إمكانياتها وطاقاتها عندما يكون نابعا عن قناعات معرفية وادراك لأهمية القضية التي تتبناها سيختصر الكثير من الجهود التي يمكن أن تبذل في سبيل اجراء هذا التحول نحو الاقتصاد الإسلامي وقد يكون هذا أول مؤشر لنجاحه ، كونه النظام الذي يدير أهم الدراسات الشرعية والاقتصادية عن طريق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجهة المسؤولة عن جميع الجامعات العراقية، الأمر الذي يعنينا من الناحية العلمية فتح أقسام متخصصة تدرس علوم الاقتصاد والتسويق والمصارف الإسلامية وفق مبادئ الإسلام ومقاصده .

6_ تمثل المصارف الإسلامية في العراق النوع الثالث من المصارف التابعة للبنك المركزي العراقي تسبقها المصارف الحكومية والمصارف الأهلية وتليها المصارف الأجنبية وهي بذلك تحتل مكانة مهمة

بين باقي المصارف العراقية ، إلا أنها تتمتع بصلاحيات محدودة وليست لديها الاستقلالية الكاملة في تعاملاتها وفي كثير من الأحيان تحتاج الى استحصال الموافقات الأصولية من البنك المركزي العراقي .

وأما التوصيات :

في ضوء ما ورد من نتائج في هذا البحث نجد أن من الضروري أن نوصي بجملة من النقاط أهمها:

1 _ استحداث أقسام علمية متخصصة تدرس الاقتصاد الإسلامي وإدارة التسويق الإسلامي وصيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية ودعم حركة التأليف في الجامعات العراقية وإنشاء مصارف اسلامية جديدة والتوسع في فتح فروع في المدن والمحافظات العراقية ومنح صلاحيات أوسع لهذه المصارف في مجال صيغ الاستثمار بما يتناسب مع متطلبات بيئة المجتمع العراقي.

2_ اعتماد مناهج علمية لتدريب الطلبة الخريجين من أقسام الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية وفتح دورات تعريفية للراغبين بتعلم الاقتصاد الإسلامي والتوسع في عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل لنشر الوعي بين الجمهور ولعل الاستعانة بوسائل الإعلام المرئية والمسموعة يعمل على نشر ذلك .

3_ ضرورة التنسيق مع صناع القرار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والبنك المركزي العراقي من أجل دعم هذا التوجه في المؤسسات العلمية والمصرفية العراقية لغرض المساهمة في توظيف الإمكانيات والطاقات المتوفرة للنهوض بمستوى هذا التحول .

قائمة المصادر والمراجع

[1]سورة البقرة الآية 168

[1] النيسابوري ، محمد بن عبد الله ابو عبد الله الحاكم ، المستدرك على الصحيحين ، دار الكتب العلمية – بيروت ،1411هـ، 1990م ،تحقيق :مصطفى عبد القادر عطا ، ط1، رقم 2295 ، ج2 ، ص53

[1] الساعاتي ،عبد الرحيم عبد الحميد ، تشخيص الأزمة المنهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي ، أوراق الورشة العلمية – مستقبل الاقتصاد الإسلامي – دعوة للحوار ، معهد الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز – جدة ،المملكة العربية السعودية ، 1433 هـ ، 2012 ، ص25

[1] اللخمي الغرناطي المالكي ، ابراهيم بن موسى ،الموافقات في أصول الفقه ،دار المعرفة – بيروت ، تحقيق : عبد الله دراز ، ج2 ، ص9

[1]سورة الذاريات الآية 56

[1] سورة المائدة الآية88

[1] د.محمد عبد العاطي محمد علي ، المقاصد الشرعية وأثره في الفقه الإسلامي ، دار الحديث – القاهرة ،1328 هـ ، 2007م ، ص14

[1] المرزوقي ، ناصح بن ناصح ،بحث (مراعاة مقاصد الشريعة في السياسة الشرعية) ، منشور على الانترنت على موقع الإسلام والاقتصاد : www.isamecom.com

[1] سورة الفجرالاية20

[1] ينظر موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية : www.mohesr.gov.iq

[1] قد يستغرب الكثير منا اذا علم أنه في أحد الجامعات العراقية والبالغ عدد أعضاء هيئة التدريسيين فيها أكثر من 1700عضو موزعين على أكثر من 20 كلية بينهم 5 فقط من ذوي الاختصاص (اقتصاد اسلامي)

[1]التقرير المالي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2013م ، ص32

[1]التقرير المالي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2008م ، ص23

[1]هناك سلسلة من الاجراءات الملزمة للمصارف من قبل البنك المركزي العراقي ، أنظر بعضها في التقرير الصادر عنه للعام 2013م ،ص31

[1]التقرير المالي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة 2013 م ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، البنك المركزي العراقي ، جمهورية العراق ، ص3

[1]التقرير المالي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2013م ، ص23

[1]مصطفى، شعيب إبراهيم: أثر المعرفة التقانية والسلوك الإبداعي في مستوى أداء بعض المنظمات الصناعية (دراسة ميدانية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل، 1418هـ – 1998م،ص14.

[1]. الكفراوي، عوف محمد: البنوك الإسلامية (النقود والبنوك في النظام الإسلامي)،ط3،مركز الإسكندرية – مصر، 1418هـ – 1998م،ص 12 – 13.

[1]. الحارثي، د. فهد العرابي، بحث (أزمة البحث العلمي والتنمية)، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام ، الرياض، المملكة العربية السعودية، وعلى الموقع www.asbar.com .

[1]نقلاً عن موقع ويكبيديا ar.wikipedia.org

[1]شلبي، د. ماجدة أحمد: مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل التحديات الدولية ، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، المؤسسات المالية الإسلامية مع المال واقع وآفاق المستقبل ، كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، مايو 2005 ،ص1887.

[1]نقلاً عن موقع المحاسب والمحاسبة ، http://firashiary.arabblogs.com .

[1]موسى ، حنان علي. وآخرون: منتجات الهندسة المالية (الواقع والتحديات ومناهج التطوير) ، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي ، جامعة غرادية – الجزائر، 1431هـ – 2011 م ، ص22 – 23.

[1]. الصباح ، عبد الرحمن: مبادئ الرقابة الإدارية ، دار زهران للنشر – الأردن ، ط1 ، 1417هـ – 1997م ، ص 32 – 34.

[1]. Nancy,B,Leonids.C.John,P., The Relation ship between internal and external Service quality. Department of Business Administration, University of Piraeus, Greece (2008) ,p285.

[1]العليات، أحمد عبد العفو مصطفى: الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 1427 هـ – 2006م، ص 49.

[1]. الحميدي، نجم. وآخرون: نظم المعلومات الإدارية (مدخل معاصر)، دار وائل – عمان،ط1، 1424هـ – 2004م،ص266.

[1]Johnston.A,cheng.M. "Electronic surveillance in the work place" ,International conference on Personal Data Protection Hosted by personal In formation Dispute Mediation Committee ,28November 2002,K0rea Information Security Agency .Seoul ,Korea,p5-6

[1]. نظم المعلومات الإدارية (مدخل معاصر)،ص267.